



مدير عام بنك الإسكان في حوار خاص لـ **عراق الاقتصادي**؛

منح قروض بقيمة ٨٠ مليون ريال لـ ٢٠٤٢ مواطنا خلال ٢٠١٣ واعتماد ٨٠ مليوناً للعام الحالي

وضعنا استراتيجية لعشرة أعوام بهدف إقامة مشروعات إسكانية وتمويلها لذوي الدخل المحدود والمتوسط



أجرت الحوار - شمس الرمادية

كشف عدنان بن حيدر درويش مدير عام بنك الإسكان أن عدد الطلبات التي وافق البنك عليها خلال العام الماضي بلغ ٢٠٤٢ طلباً بقيمة ٨٠ مليون ريال تقريبا، وأن محصنات القروض المدعومة للعام الحالي ٨٠ مليوناً، فيما وصل حجم الإقراضات بنهاية يناير الماضي ٢٩٩,٣ مليون ريال.

وقال في حوار صحفي لـ **عراق الاقتصادي**، إن بنك الإسكان تبني استراتيجية مستقبلية لأعوام الفترة المقبلة تركز على إقامة المشروعات الإسكانية أو تمويلها خاصة لذوي الدخل المحدود والمتوسط، بالإضافة إلى إقامة مشروعات عقارية أو المشاركة فيها وتملك الأراضي المناسبة لإقامة المشروعات الإسكانية بما يكفل تعزيز دور البنك في قطاع الإسكان واستقراره المالي والمساهمة الفعالة في تنمية وتطوير النهضة العمرانية في البلاد.

وأضاف، أنه سيتم زيادة رأس مال البنك إلى ١٠٠ مليون ريال خلال الأشهر القادمة لتلبية العدد المتزايد من الطلبات. موضحة في هذا الصدد أن البنك وقع اتفاقيات مع بعض البنوك التجارية لمنح قروض إسكانية لهذه الشريحة وفق مدة زمنية على أن يقوم بنك الإسكان بسداد أرصدة هذه القروض للبنوك بعد ذلك بهدف تسريع الحصول على قروض بعد زيادة حجم الطلبات.

ويصل الحد الأقصى المسموح به للقروض من قبل بنك الإسكان ٦٠ ألف ريال حتى بالنسبة لذوي الدخل المتدنية إلا أن هناك اختلافا في رسوم الخدمات المصرفية والإدارية وفقا لترانج الدخل الشهري التي تم تحديدها بالرسوم المملكتي الصادر في أغسطس من عام ٢٠١٢ والذي قضى بتخفيضها.

وأكّد عدنان حيدر أنه لا توجد أية نية في زيادة أعباء رسم الخدمات المصرفية والإدارية بعد توحيد جدول الرواتب، وإلى تفاصيل الحوار:



مدير عام بنك الإسكان يتحدث للزلمية شمس الرمادية تصوير، هدى البحرية

كم يبلغ إجمالي المخفضة الإقراضية للبنك في الوقت الحالي؟

بلغ إجمالي حجم المحفظة الإقراضية بنهاية يناير الماضي ٢٩٩,٣ مليون ريال عماني.

رضت الحكومة وفق ما أعلن الوزير المسؤول عن الشؤون المالية رسائل البنك ما هو الهدف من ذلك؟ وكيف تقسيم أداء البنك خلال العام الفائت؟

طمعنا الهدف من رفع رأس مال البنك هو حصول البنك على السيولة القوية لتسريع تسويق وموافات القروض الإسكانية بعد أن زاد الطلب للحصول على القروض الإسكانية من قبل البنك بعد صدور الأوامر السامية في أغسطس من عام ٢٠١٢ بشأن تخفيض مقدار رسوم الخدمات المصرفية والإدارية للقروض المعمول بها لدى البنك.

ويبلغ رأس مال البنك حاليا ٣٠ مليون ريال والنظرة المستقبلية تركز على رفعه إلى ١٠٠ مليون ريال ومن المتوقع الحصول على هذا المبلغ خلال الأشهر القادمة، وهناك مواقف من جميع المساهمين ومناويف الإقراض والحكومة على ذلك.

وفيما يتعلق بأداء البنك فقد كانت النتائج خلال العام الماضي أفضل من كافة النواحي مقارنة بالعام الذي سبقه، حيث كانت المحصنات المرسودة للقروض على أعلى في تاريخ البنك، الأمر الذي أدى إلى زيادة موجودات البنك ومكثته من توسيع قاعدة المستفيدين من خدماته.

كم بلغ إجمالي القروض الموافق عليها خلال العام ٢٠١٣ وكم عدد الطلبات التي لا تزال في قائمة الانتظار؟

خلال العام الماضي وافق بنك الإسكان على ٢٠٤٢ طلبا بمبلغ إجمالي قدره نحو ٨٠ مليون ريال. ليكون بذلك إجمالي حجم القروض التي منحها البنك منذ تأسيسه وحتى نهاية شهر نوفمبر الماضي ٣٥٥١ قرضا بمبلغ إجمالي قدره ٧٠١,٩٤٦,٧٨٧ ريالاً عمانياً.

أما فيما يخص طلبات القروض التي لا تزال في قائمة الانتظار في ٧٦٨ طلب قرض ويبلغ إجمالي المبالغ التي تحتها أكثر من ٣٣٠ مليون ريال.

ما أبرز الخطط المستقبلية لبنك الإسكان العماني للعام الحالي؟

لقد تبني البنك استراتيجية مستقبلياً للاستفادة من الأبعاد العميقة، المشروعات الإسكانية أو تمويلها خاصة لذوي الدخل المحدود والمتوسط، بالإضافة إلى إقامة مشروعات عقارية أو المشاركة فيها وتملك الأراضي المناسبة لإقامة المشروعات الإسكانية وذلك بما يكفل تعزيز دور البنك في قطاع الإسكان وتعزيز استقراره المالي والمساهمة الفعالة في تنمية وتطوير النهضة العمرانية كما أن تحويل قروض الجهات الحكومية التي تحت قروضا إسكانية إلى بنك الإسكان في المستقبل سيساعدنا على تقديم خيارات أكثر.

يشكو كثير من المواطنين من طول الانتظار للحصول على قروض ما هي الإجراءات لتسريع عملية الدور وتمكين المواطنين من الحصول على قروض في أوقات ممتدة؟

بعد صدور الأوامر السامية بتخفيض مقدار رسوم الخدمات المصرفية والإدارية للقروض المعمول بها لدى البنك وفقا لترانج الدخل فإن الذي يتقاضى خلا شهرها أقل من ٤٠٠ يتحمل

ولعدم كفاية المخصص السنوي المعتمد البالغ ٨٠ مليون ريال، فقد لجأ البنك إلى الاتفاق مع بعض البنوك التجارية في تسهيل إجراءات حصول طائفي الإقراض على قروض إسكانية من هذه البنوك التجارية بهدف إقامة المساكن المناسبة لهم، علماً أن معدلات الفائدة مختلفة بين بنك الإسكان والبنوك التجارية، حيث إن الاتفاق مع بنك مسقط بمعدل فائدة ٣,٩٩٪ ومع بنك المصرفية الساندة في الأسواق المصرفية بالدولة.

الحالي ٢٠١٤ مبلغا وقرره ٨٠ مليون ريال عماني، ولا توجد أية نية في زيادة أعباء رسم الخدمات المصرفية والإدارية بعد توحيد جدول الرواتب.

قام بنك الإسكان بتوقيع اتفاقيات مع بنوك تجارية، ما الهدف من ذلك؟ وهل هناك اتفاقيات لإعطاء قروض بنفس معدل الفائدة؟

نظرا لكثرة الطلبات القادمة في الدور والتي وصلت في نهاية الشهر الماضي إلى ٧٦٨ طلبا وتحتاج لـ ٣٣٠ مليون ريال

٤-٣ سنوات وذلك بالاتفاق مع بعض البنوك التجارية كبنك مسقط وبنك سحار في منح قروض إسكانية لهذه الفئة من قباهم وفق مدة زمنية ومن ثم يقوم بنك الإسكان في سداد أرصدة هذه القروض للبنوك المذكورة.

كم تبلغ محصنات العام الحالي للإقراض وهل هناك نية لإعادة النظر في النوايف بعد توحيد جدول الرواتب؟

تبلغ محصنات القروض المدعومة للعام

حتى الآن يقدم بنك الإسكان قروضا لشراء منازل أو شققا حل تكفرون في إضافة إعطاء تسهيلات لشراء أراضي مثلا؟

هناك شريحة قائمة في البنك وهي التمير أي شراء الأرض والبناء عليها، وهناك فئة كبيرة من الزبائن مستفيدة من هذه التسهيلات وتقوم باستقلال مبلغ القرض المستحق لشراء الأرض والمبني عليها.

هل تكفرون في رفع سقف القروض خصوصا للفئة ذات الرواتب المتدنية؟

الحد الأقصى المسموح به كقرض إسكاني لدى البنك هو ٦٠ ألف ريال عماني، والمواطن الذي يتقاضى راتبا شهريا بعد الاستقطاعات ٤٨٠ ريالاً يحصل على الحد الأقصى للقرض فيما يحصل المواطن الذي يتقاضى راتبا شهريا بعد الاستقطاعات أكثر من ١٠٠٠ ريال أيضا على الحد الأقصى للقرض، إلا أن هناك اختلافا في رسوم الخدمات المصرفية والإدارية وفقا لترانج الدخل الشهري.

يشكل عام ونتيجة لطول فترة السداد نجد أن حجم النوايف الذي يتحمله المستفيد كبير ما نطلبكم على ذلك؟

رسوم الخدمات المصرفية والإدارية منخفضة جدا إذا ما قورنت ببنوك تجارية الأخرى وما يتحمله المواطن أقل بكثير من معدنها الطبيعي (أ) ما أخذ في الاعتبار بقا هذه الرسوم ثابتة طوال مدة السداد، ناهيك أن هناك فارقا في هذه الرسوم تتحمله الحكومة.

لماذا لا يتبنى بنك الإسكان مبادرة إقامة بنايات سكنية ومن ثم بيع وحداتها على المواطنين بقيمة معقولة خصوصا في ظل ندرة الأراضي بمحافظة مسقط؟

من سياسة الخطة الاستراتيجية للبنك هو بناء وحدات سكنية بجميع مراحفها وخدماتها ويبيها للمواطنين ذوي الدخل المتدنية والمتوسطة وبسعار مناسبة ومعقولة، وهناك تسويق قائم مع وزارة الإسكان حول امتلاك البنك لأراضي سكنية صالحة للبناء ومن ثم الشروع في بناء هذه الوحدات السكنية.



بنك الإسكان يتخذ إجراءات جديدة لتسريع عملية إعطاء القروض